

"إعلان الرياض"

اجتمع قادة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في قمته الرابعة بالرياض يومي 11-12 نوفمبر 2015 بدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وبعد استعراض ما تم إقراره من تقدم في مجالات التعاون المختلفة بين دول الإقليم منذ انعقاد القمة الثالثة في بيرو في أكتوبر 2012 والصادر عنها اعلان ليما.

تم الاتفاق على ما يلي:

المقدمة:

- 1- الترحيب بالحوار الجاري المكثف وبالتعاون متعدد الأطراف بين كلا الإقليمين، والذي يمكن ليس فقط من الالتزام بالجدول الذي تم إقراره في القمم السابقة، بل سمح أيضاً بتعزيز إمكانيات التعاون كوسيلة للتعزيز الفعال للتنمية والحد من الفقر، وذلك من خلال بناء القدرات، والابتكار، والتبادل التقني والثقافي.
- 2- الأخذ في الاعتبار بأهمية بذل جهود جديدة وممنهجة لتطوير شراكة استراتيجية بين الإقليمين، والاتفاق على انتهاج وتعزيز ومتابعة خطة عمل لتسهيل عملية تنسيق الرؤى الإقليمية للقضايا الدولية ودعم تطبيق برامج التعاون في المجالات القطاعية.
- كذلك، تمت الموافقة على تعزيز الحوار السياسي الدائر الرامي إلى تنسيق وإعادة تأكيد المواقف المشتركة في جميع المحافل ذات الصلة بهدف حماية مصالح الإقليمين واحترام مبادئ القانون الدولي، ودور الأمم المتحدة في فض المنازعات وصون وتقوية السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية المستدامة لصالح البشرية قاطبة. كما تم التأكيد مجدداً على التزامهم بتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي الإنساني وأخذهم بالاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية وتنوع الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، وكذا مراعاة أهمية احترام و تنفيذ كافة الدول الأعضاء لقرارات الأمم المتحدة.
- 3- وأخذاً في الاعتبار للأحداث والتطورات الراهنة على الساحة الدولية والدور الرئيسي الذي تضطلع به التكتلات والتجمعات الإقليمية، والتأكيد مجدداً على الالتزام بالاستمرار في تعزيز التعاون العربي- الأمريكي الجنوبي لتحقيق الاستعادة القصوى من انعقاد قمم الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية دورياً كل ثلاث سنوات في الارتقاء بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية بين

الإقليميين إلى مرحلة بناء شراكة جديدة من خلال وضع برامج وسياسات للتعاون الاقتصادي والاجتماعي المشترك مع تنفيذ مشروعات تنموية تعتبر قاعدة لتحقيق التكامل المنشود بين شعوب الاقليميين.

4- التنويه بأهمية الإدماج الاجتماعي وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتقوية المؤسسات الحكومية في دولهم وكذلك في تحسين نوعية حياة سكانها واحترام تنوع الشعوب، والتأكيد على الدور الأساسي الذي يضطلع به التعاون جنوب-جنوب في توسيع عملية النمو والتنمية في الدول النامية، من خلال الإسهام في سياسات التنمية الوطنية عبر تبادل الخبرة والمعرفة والتدريب ونقل التكنولوجيا في المجالات ذات الأولوية التي تحددها الدول. إن التعاون جنوب-جنوب سيحظى بدعم المجتمع الدولي كمكمل وليس كبديل للتعاون شمال و جنوب .

كذلك، التأكيد مجدداً على أن التعاون جنوب-جنوب يسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال، والمساواة، وعدم فرض الشروط، والتضامن والتكامل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة.

والدعوة، في هذا الصدد، إلى تعزيز التعاون الثلاثي كوسيلة لتعظيم نتائج التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب، أخذاً في الاعتبار مبادئ التعاون الجنوب-جنوب المشار إليها أعلاه.

5- التأكيد على المساواة في حق جميع الشعوب بالعيش في عالم خال من أية أسلحة نووية، وهو أمر لن يتسنى تحقيقه إلا بالإزالة التامة دون رجعة لجميع الترسانات النووية. الموجودة لهذا الغرض دعوة المجتمع الدولي إلى تبني نهج أكثر فاعلية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى تستعيد المعاهدة مصداقيتها التي بدأت تتآكل بسبب عدم تنفيذ الالتزامات الخاصة بنزع السلاح المنصوص عليها في المادة السادسة. كذلك دعوة المجتمع الدولي للانخراط في مفاوضات حول معاهدة لمنع وإزالة الأسلحة النووية تحت إشراف دولي صارم وفعال. والتأكيد مجدداً على القلق البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تتجم عن أي استخدام مثل تلك الأسلحة.

6- التأكيد مجدداً على أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تطبيق هذا الحق بطريقة تمييزية أو انتقائية سوف يضر بمصداقية المعاهدة.

أولاً: التنسيق السياسي والعلاقات متعددة الأطراف:

1- التأكيد مجدداً على قرارات إعلان برازيليا (2005) وإعلان الدوحة (2009) وإعلان ليما (2012)، الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والتأكيد مجدداً على

ضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، والتنفيذ الفوري لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، خاصة قرارات مجلس الأمن رقم 242 (1967)، ورقم 338 (1973)، ورقم 1515 (2003)، وعلى مرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية التي تم إقرارها في قمة بيروت (2002)، إضافة إلى القمم العربية اللاحقة، لضمان تحقيق الاستقرار والسلم والأمن لجميع دول المنطقة. والتأكيد مجدداً على ضرورة التطبيق الكامل لخارطة الطريق للسلام التي وضعتها اللجنة الرباعية، والدعوة إلى اضطلاعها بدور متجدد واستباقي، مع التشديد على الحاجة إلى قيام اللجنة الرباعية بإحاطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بما يستجد من جهودها، والتأكيد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن الدولي بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ودعمه وتوجيهه الفعال لعملية السلام.

والتأكيد مجدداً على ضرورة إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، الذي يضمن قيام دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وإيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (III) ومبادرة السلام العربية.

2- دعوة إسرائيل إلى الانسحاب الفوري من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في 5 حزيران/يونيو 1967 بما فيها الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية، وتفكيك جميع المستوطنات بما فيها تلك القائمة في القدس الشرقية المحتلة باعتبارها غير قانونية وغير شرعية وفقاً للقانون الدولي. فالاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية والنشاط الاستيطاني المتزايد الذي تقوم به الحكومة الإسرائيلية يعيق عملية السلام ويقوض حل الدولتين، ويقلل من فرص تحقيق السلام الدائم.

مطالبة كافة الأطراف المعنية بضرورة مراعاة الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9، والمتعلق ب"العواقب القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة" وعدم قانونية وشرعية بناء المستوطنات.

3- التأكيد مجدداً على ضرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب المحتجزين في السجون الإسرائيلية، ودعم كافة الجهود الرامية إلى معالجة هذه القضية الحرجة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ومطالبة إسرائيل بالتوقف عن جميع أشكال الاعتقال التعسفي والظلم وسوء المعاملة الجسدية والنفسية للفلسطينيين بمن فيهم الأطفال والنساء وأعضاء المجلس

التشريعي الفلسطيني؛ الأمر الذي يخالف الأعراف والقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف.

4- إدانة العدوان العسكري الإسرائيلي المفرط وغير المتكافئ على المدنيين في قطاع غزة والذي بدأ في حزيران/يونيو 2014 واستمر (50) يوماً مخلفاً الآلاف من الضحايا والجرحى المدنيين، ينبغي إجراء تحقيق مستقل في تلك الأحداث، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، التي أدت إلى تدمير المنازل والمجمعات السكنية والبنى التحتية للشعب الفلسطيني، والتي قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم، وتحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عن جميع الأضرار الإنسانية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء عملها.

5- الإدانة الشديدة للهجمات العسكرية على المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية في غزة (الأونروا)، والتي أدت إلى خسائر بين المدنيين، حيث تشكل هذه الأفعال انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف وغيرها من قواعد القانون الدولي والتي يتعين علينا إدانتها بأشد العبارات.

6- الإشادة بموقف دول أمريكا الجنوبية من العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة إزاء الاستخدام المفرط للقوة وما خلفه من الضحايا المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، وبالإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد، والترحيب بالمساعدات الإنسانية المقدمة من قبل دول أمريكا الجنوبية للفلسطينيين لدعم الضحايا وعائلاتهم، والتأكيد على أهمية المساعدات الإنسانية المقدمة للشعب الفلسطيني من المجتمع الدولي، بما في ذلك إعادة إعمار غزة.

7- الدعوة إلى الرفع الكامل والفوري للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة والذي يمثل عقاباً جماعياً لسكان القطاع في مخالفة خطيرة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والتشديد على أهمية بذل الجهود لفتح جميع المعابر التي تشرف عليها إسرائيل من غزة وإليها بغرض السماح بدخول المساعدات الإنسانية الطارئة ومرور العاملين في المجال الطبي وإغاثة المحتاجين.

8- الترحيب بإعلان وقف إطلاق النار في القاهرة بناءً على المبادرة المقدمة من جمهورية مصر العربية، ودعوة جميع الأطراف المعنية إلى توفير البيئة المواتية لمواصلة المفاوضات، واستئناف المفاوضات الجادة والملمزة التي تهدف إلى إنهاء الحصار على غزة بغية تحقيق حل الدولتين، لتعيش فلسطين وإسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، والترحيب بنتائج المؤتمر الذي استضافته جمهورية مصر العربية في أكتوبر 2014 حول إعادة إعمار غزة وبالتعهدات التي أعلنت عنها الجهات المانحة، ودعوته إلى الوفاء بتلك التعهدات التي أعلنت عنها خلال المؤتمر.

- 9- الإشادة بمواقف دول أمريكا الجنوبية التي اعترفت بدولة فلسطين، ودعوة غيرها من الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.
- 10- الترحيب والدعم لمساعي القيادة الفلسطينية في التوجه للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والانضمام للمعاهدات والمنظمات الدولية
- 11- دعوة منظمة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الدولي إلى تبني نظام حماية دولي للشعب الفلسطيني الأعزل ولممتلكاته وللأماكن المقدسة من جميع أشكال الهجمات والانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة والمتواصلة وذلك وفقاً للقانون الإنساني الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- 12- دعوة جميع الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية للامتناع عن الاتجار في منتجات المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وتجنب التعامل مع جميع الشركات المستفيدة من الاحتلال الإسرائيلي. دعوة الدول الأعضاء في الأسيا إلى عدم تشجيع الاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية من قبل القطاع الخاص، والعمل بدلاً من ذلك على تشجيع الشركات التجارية مع دولة فلسطين.
- 13- دعوة اليونسكو إلى الاستمرار في التمسك بالمرجعية القانونية الأساسية وفقاً لقراراتها السابقة الخاصة بإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي عام 1981 بناء على الطلب الذي تقدمت به المملكة الأردنية الهاشمية بتأييد عربي وإسلامي شامل وفقاً لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة في دورة انعقادها بشهر أيلول/سبتمبر 1981، وكذلك بالقرار الصادر عام 1982 الذي أدرج القدس في قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر، حيث أن الوضع القانوني للقدس كأرض محتلة ما زال قائماً. والترحيب بالاتفاق الهام الموقع بين جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) صاحب الوصاية على المقدسات في القدس الشريف والرئيس محمود عباس (رئيس دولة فلسطين) بتاريخ 2013/3/31، بهدف الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية والمواقع الدينية وحمايتها قانونياً بكل السبل الممكنة.
- 14- التأكيد مجدداً على تجنب اتخاذ أي تدابير سواء كانت فردية أو خلاف ذلك تؤثر على أصالة وسلامة التراث الثقافي والتاريخي والديني لمدينة القدس والأماكن المسيحية والإسلامية الموجودة فيها وفقاً لاتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام 1972 واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في الصراع المسلح لعام 1954. والإشادة بالدور الذي تلعبه لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية في حماية وضع القدس الشريف.

15- الترحيب باتفاقية التوأمة الموقعة بين كراكاس عاصمة جمهورية فنزويلا البوليفارية والقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين في كراكاس - فنزويلا في 20 مايو 2015.

16- إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ورفض أي ربط بين الإرهاب وأية أديان أو ثقافات أو أعراق بعينها وإعادة تأكيد الالتزام بجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنع التزويد المباشر و غير المباشر بالأسلحة أو تقديم المشورة أو المساعدات الفنية إلى أفراد أو كيانات متورطة في أعمال إرهابية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إعادة التأكيد على الحاجة إلى مكافحة الإرهاب من خلال التعاون الدولي الفعال والكفاء بما في ذلك مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكذلك مع ما هو مطبق من قوانين حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الدولي الإنساني.

التأكيد على الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2170 (2014) بجميع بنوده بما في ذلك الالتزام بمنع التوريد المباشر أو غير المباشر للأسلحة، أو بيعها، أو نقلها وكذلك لكافة أنواع المواد ذات العلاقة وتقديم المشورة الفنية أو المساعدة أو التدريب المتعلق بالأعمال العسكرية لما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة وغيرهما من الأفراد والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة ومنع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مدفوعات الفدية ومن التنازلات السياسية مقابل إطلاق سراح الرهائن.

الإعراب عن الاستعداد التام للتعاون وتعزيز قنوات التواصل والتنسيق مع مختلف المبادرات والجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، خاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز وبناء القدرات، وكذلك اتخاذ التدابير الضرورية لمنع تجنيد العناصر وخاصة الأطفال والشباب واجتذابهم بهم للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية. ودعوة الأجهزة الأمنية والقضائية المعنية إلى تكثيف جهودها وتنسيق آليات عملها في مجال مكافحة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية.

17- الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي حول مكافحة التطرف الذي استضافته الجزائر يومي 22- 23 يوليو 2015.

18- الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب الذي استضافته مملكة البحرين في نوفمبر 2014 وبالتوصيات التي تضمنها بيان المنامة وخاصة ما يتعلق بالتطبيق الكامل للعقوبات المالية المقررة على الأفراد أو الهيئات بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعريف بصورة علنية بالمسؤولين أو بالمساعدين في تمويل الإرهاب ، بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص بصورة ايجابية في جهود مكافحة تمويل الإرهاب، وضمان أن خدمات تحويل الأموال أو الأصول مرخصة وتحت الرقابة وهي محط للعقوبة في حال المخالفة.

- 19- الترحيب أيضاً باستضافة مملكة البحرين قريبا لمؤتمر حماية المؤسسات الأهلية من خطر استغلالها في تمويل الإرهاب.
- 20- التذكير بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (66/10) والذي يرحب بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتشجيع جميع الدول الاعضاء على التعاون معه وكذلك الإشادة بتقديم المملكة العربية السعودية لمبلغ 100 مليون دولار دعماً لأنشطة هذا المركز.
- 21- الترحيب بانتخاب المملكة المغربية بالإجماع لتولي الرئاسة المشتركة إلي جانب مملكة هولندا للمنندى العالمي لمكافحة الإرهاب.
- 22- الإشادة بعمل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ومقره الجزائر.
- 23- الأخذ علماً بقرار القمة العربية الأخيرة بتبني مبدأ إنشاء قوة عربية مشتركة وما تكلف به من مهام لمواجهة التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية، مع أخذ كامل الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات وفق القانون الدولي بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.
- 24- الإدانة الشديدة لجميع الأعمال الإرهابية التي تستهدف العراق والتي يقترفها تنظيم داعش الإرهابي والمنظمات الإرهابية الأخرى المتورطة في عمليات القتل والتهجير القسري لمكونات الشعب العراقي والاستهداف على أساس ديني أو عرقي، وتدمير الآثار والأضرحة والكنائس والمساجد وأماكن العبادة الأخرى والمواقع الأثرية ومواقع التراث الثقافي بما في ذلك تدمير متحف الموصل والآثار في موقع الحضر التاريخي. والترحيب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **A/Res/69/281** بعنوان " الحفاظ على التراث الثقافي في العراق". والترحيب أيضاً بالجهود التي بذلتها القوات العراقية في مكافحة الجماعات الإرهابية ورفض كل أشكال التدخل الخارجي في العراق مع التأكيد على إدانة كافة الممارسات التي تهدد السلامة الإقليمية للعراق ووثامه المجتمعي ودعم جهود الحكومة العراقية في تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي.
- 25 - التأكيد مجدداً على التزامهم بسيادة واستقلال سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها والالتزام بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة وفقاً لمبادئ إعلان جنيف 1 الصادر في 30 يونيو 2012. دعم جهود السيد ستيفان دي مستورا كمبعوث خاص للأمم المتحدة في سوريا ولمهمته في تشجيع استئناف المفاوضات الهادفة للوصول لحل سياسي مأمول للأزمة السورية وفقاً لإعلان جنيف 1 الصادر في 2012/6/30.
- الترحيب بنتائج مؤتمر فيينا الدولي لوزراء الخارجية للوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية بما يعكس الجدية في التحركات الدولية والإصرار على إيجاد حل يضع حداً لمعاناة الشعب

السوري.

إعادة التأكيد على قرارات مجلس الأمن رقم 2209 (2015) ورقم 2235 (2015) اللذان أدانا استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا وشددوا على أهمية قيام جميع الأطراف المتنازعة بعدم استخدامها أو تطويرها أو إنتاجها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها بالإضافة إلى تأسيس آلية تحقيق مشتركة لتحديد ومحاسبة المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة في سوريا. الترحيب بانضمام سوريا إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، وتفكيك كافة الأسلحة الكيماوية المعلن عنها على أراضيها، والتأكيد على أن هذه التطورات يجب أن يقابلها بالتوازي جهود في المجالات الأخرى.

الإعراب عن التقدير الواسع للأعمال المميزة لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية للقضاء على الأسلحة الكيماوية، وفي نفس الوقت تقوية التعددية كنهج رئيسي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية. وكذلك الاعتراف بالدور الأساسي التي تلعبه البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية في برنامج تفكيك الأسلحة الكيماوية السورية. والترحيب بهذا المثال الهام على التعاون العملي بين الدول والمنظمات الدولية لتحقيق نزع السلاح.

التذكير بأحكام قرارات مجلس الأمن رقم 2139، 2165، 2191 (2014). والإعراب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع الإنساني في سوريا وارتفاع أعداد النازحين واللاجئين إلى أكثر من 12 مليون شخص داخل سوريا وفي الدول المجاورة، إضافةً إلى أكثر من 4.5 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتلك المحاصرة. آخذين في الاعتبار مبادئ المساعدات الإنسانية، والتذكير بأنه ينبغي على كافة أطراف النزاع في سوريا يجب أن تسمح بالوصول الفوري ودون إعاقة للمساعدات الإنسانية للشعب في جميع أنحاء سوريا، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2165 (2014) والدعوة أيضاً إلى دعم دول الجوار لمساعدتها في تحمل أعباء استضافتها للاجئين السوريين وتخفيف الوضع الإنساني للنازحين السوريين، وفي هذا الصدد أيضاً التذكير ببيان رئيس مجلس الأمن رقم

S/PRST/2015/10 الصادر في 2015/4/24

الإعراب عن تقديرهم للجهود الهامة والمثيرة للإعجاب التي بذلتها الدول العربية والأوروبية والأمريكية الجنوبية لاستيعاب اللاجئين السوريين. ويلاحظون بقلق بالغ أن الأزمة في سوريا كان لها تأثير اجتماعي وسكاني وبيئي واقتصادي على دول الجوار والدول الأخرى المضيفة خاصة لبنان والاردن والعراق ومصر، والتي فاقت مواردها المحدودة وخدماتها الاجتماعية الأساسية كالصحة والمياه والصرف الصحي وقدرات الإسكان والطاقة والتعليم، وأدت إلى تفاقم البطالة، وتضاؤل التجارة والاستثمار كما أثرت على الأمن. ويؤكدون على أهمية تمويل

الاستجابة الإنسانية والتنمية لأزمة اللاجئين، وعلى توفير الدعم لخطط الاستجابة الوطنية، المتصلة بالاحتياجات الإنسانية للاجئين وتقوية تكيف الدول والمجتمعات المضيفة. الترحيب بانعقاد مؤتمرات المانحين الأول والثاني والثالث برعاية صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وذلك لرفع المعاناة عن الشعب السوري، والتي عقدت في الأعوام 2013، 2014، و2015 في الكويت.

26- إعادة التأكيد على الوحدة الوطنية وسيادة واستقلال وسلامة الأراضي اللبنانية، ودعوة إسرائيل للتنفيذ الفوري لقرار 1701 بمجمله و بدون شروط، و إنهاء انتهاكاتها للسيادة اللبنانية أرضاً وجواً وبحراً. ودعم جهود الحكومة اللبنانية للدفاع عن لبنان ضد جميع التهديدات لأمنها والإعراب عن تفهمهم للسياسة المتبعة من قبل الحكومة حيال التطورات في المنطقة العربية، خاصة سياستها بالنأي عن النفس تجاه الأزمة في سوريا.

27- دعم جهود الحكومة الليبية المعترف بها من الأمم المتحدة في المجالات الأمنية والعسكرية لمواجهة التنظيمات الإرهابية. و إعادة التأكيد على الالتزام باحترام وحدة وسيادة وسلامة الأراضي الليبية، وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. الإعراب عن القلق البالغ لتمدد أعمال الجماعات الإرهابية في هذه الدولة. والتأكيد مجدداً على دعم الحوار السياسي القائم برعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا. والترحيب باتفاق الصخيرات حول التوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا والذي بادرت به أغلب الأطراف الليبية في يوليو الماضي مقدرين جهود المملكة المغربية لتسهيل هذا الاتفاق، ودعوة جميع الأطراف الليبية لمضاعفة جهودها لتضييق الخلافات والاستمرار في الالتزام بمناقشة تشكيل حكومة التوافق الوطني.

28- التنويه بالجهود المبذولة من قبل دول الجوار العربية لليبيا، الجزائر وتونس والسودان ومصر لتسهيل الحوار الليبي- الليبي

29- دعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى الرد الايجابي على مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وذلك عبر الحوار والمفاوضات المباشرة وفق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

30- الإعراب عن رفضهم لأي تدخل في شؤونهم الداخلية من قبل القوى الخارجية والذي يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حسن الجوار.

31 - الترحيب بمبادرة الحوار الوطني الشامل التي أطلقتها الحكومة السودانية في العاشر من أكتوبر 2015 في السودان بدعم من لجنة الاتحاد الإفريقي التنفيذية رفيعة المستوى (AUHIP) وجامعة الدول العربية لتعزيز هذا الحوار وتشجيع الجماعات والأحزاب السياسية على الانضمام

لها من أجل الوصول لحل دائم وشامل لكافة القضايا الوطنية الحالية للسودان، ودعوة المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية لدعم السودان في جهوده للحد من الآثار الناجمة عن انفصال جنوب السودان من خلال تيسير أعباء الديون ورفع العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على السودان.

32- إعادة التأكيد على التزامهم بوحدة وسيادة واستقلال وسلامة أراضي الجمهورية اليمنية، وكذلك بتطلعات الشعب اليمني نحو الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية، والوصول إلى السلع الأساسية والخدمات دون عوائق. والتأكيد على دعمهم لشرعية فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي، وللجهود المبذولة من مختلف الأطراف لحماية الدولة ومؤسساتها وأملاكها وبنيتها التحتية.

التأكيد على الدور الحيوي الذي قد يلعبه وجود حل فوري، سلمي، تفاوضي للأزمة اليمنية في استقرار العملية السياسية والأمنية برمتها في منطقتي الشرق الأوسط والقرن الأفريقي. إعادة التأكيد على أهمية استئناف العملية السياسية بين جميع الأطراف الشرعية المعنية بالمشهد السياسي اليمني، بغية إعداد دستور جديد، وتنفيذ إصلاح انتخابي، وإجراء استفتاء على مسودة الدستور والانتخابات العامة، والمبادرات التي قد تكون فاعلة لتجنب المزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية في اليمن.

دعوة المجتمع الدولي لتوفير الدعم السياسي، والأمني، والاقتصادي والمادي اللازم لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات، وخاصة الإنسانية منها، والتلبية بشكل عاجل لاحتياجاتها التنموية لضمان استقرار الوضع واستئناف الترتيبات الخاصة باستكمال مرحلة الانتقال الديمقراطي.

التأكيد على الحاجة للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) ومطالبة جميع الأحزاب الشرعية في اليمن إلى احترام القرارات المتبناة من قبل مؤتمر الحوار الوطني الشامل وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وكذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الترحيب بإعلان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية التبرع بمبلغ 274 مليون دولار لأعمال الإغاثة الإنسانية في اليمن، وكذا الترحيب بالمبادرة الكريمة لإنشاء "مركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية والأعمال الخيرية" وتخصيص مبلغ 266 مليون دولار إضافي لتمويل الاحتياجات العاجلة للمركز. والتأكيد على أهمية وضرة اتخاذ كافة التدابير العاجلة لمعالجة الوضع الإنساني الصعب والخطير في اليمن. دعم جهود السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوث خاص للأمم المتحدة باليمن للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية.

33- دعم الحكومة الصومالية وجهودها في تنفيذ رؤية 2016. والإقرار بأهمية إنشاء مؤسسات الدولة الصومالية الفيدرالية، واستقرار المناطق التي تم استعادتها من جماعة الشباب الإرهابية، والحاجة الماسة إلى توفير المساعدات الإنسانية وتأمين وصولها إلى المناطق الجديدة المحررة. التأكيد على أهمية الاستجابة مع الاحتياجات الإنسانية الملحة والاستثمار المتزامن في بناء القدرات البشرية وتعزيز الحلول طويلة الأمد وبما يتفق مع أولويات الحكومة الفيدرالية. وتوجيه الشكر للإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على التزامهم الدائم بالصومال والإشادة بتضحيات وشجاعة الجيش الوطني الصومالي (SNA) و بعثة قوات الإتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM) من أجل تحقيق السلام.

الترحيب بتمديد مجلس الأمن تفويض مهمة (UNSO) لدعم الحكومة الفيدرالية في الصومال وكذلك بعثة (AMISOM).

والتأكيد على أهمية تنفيذ إطار العمل الحكومي "رؤية 2016" وتحقيق تقدم سياسي ملموس بغية تبني الدستور الفيدرالي في 2015، وإجراء انتخابات عامة في 2016.

التأكيد على أن التقدم السياسي يجب أن يستمر كجزء من النهج الشامل لبناء السلام في الصومال، وأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك حماية الفئات الأكثر ضعفا بما في ذلك النساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح يجب أن تكون أولوية لنا.

وإعادة التأكيد على أهمية تعزيز المشاورات والتعاون بين ممثلي ومبعوثي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للصومال في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية وإعادة الإعمار.

34- دعوة جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى استئناف المفاوضات بغية التوصل، في أسرع وقت ممكن، إلى حل سلمي نهائي للنزاع على السيادة المشار إليه بوصفه "مسألة جزر ماليفيناس" وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإعادة التأكيد على أن الادعاء بأن جزر ماليفيناس وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش تعتبر بلادا وأقاليم يمكن أن ينطبق عليها الجزء الرابع من المعاهدة المتعلقة بعمل الإتحاد الأوروبي، وكذلك قرارات الإتحاد الأوروبي حول الترابط مع ما وراء البحار، لا يتفق مع حقيقة أن هناك نزاعا حول السيادة على هذه الجزر. والإقرار أيضا أن الأنشطة الأحادية لاستكشاف الموارد الطبيعية غير المتجددة الجارية حاليا في الجرف القاري الأرجنتيني حول جزر ماليفيناس تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 31/49. وفي هذا الصدد، الإقرار بحق جمهورية الأرجنتين في اتخاذ الإجراءات القانونية مع الاحترام الكامل للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة ضد أعمال التنقيب واستغلال الهيدروكربون غير المصرح بها، والأعمال الاستغلالية في الجرف القاري. ودعوة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى

الإحجام عن القيام بأي مناورات عسكرية على أراض هي محط نزاع على السيادة معترف به من قبل الأمم المتحدة.

35- في هذا السياق التذكير بأن يوم 2015/12/16 يوافق الذكرى الخمسين لتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها رقم 2065 (XX)، القرار الأول الذي أشار بشكل خاص إلى قضية جزر المالديف، والذي تم تجديده من خلال القرارات اللاحقة التي تبنتها الجمعية العامة ولجنتها الخاصة بإنهاء الاستعمار حتى الآن.

والإعراب عن الفلق البالغ حول حقيقة أنه رغم الوقت الذي مضى منذ تبني الجمعية العامة لقرار رقم 2065 (XX) لم تتم تسوية هذا النزاع الذي طال أمده، إن قادة ورؤساء الدول والحكومات ينضمون إلى المحافل الإقليمية الأخرى في مطالبة الأمين العام بتجديد جهوده في إطار مهمته الحالية لبذل المساعي الحميدة الموكلة إليه من الجمعية العامة عبر القرارات المتعاقبة، لضمان استئناف المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن لإيجاد حل سلمي للنزاع المشار إليه أعلاه.

36- الإعراب عن خيبة الأمل والاسف لإخفاق المؤتمر التاسع لمراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي في التوصل إلى اجماع على وثيقة ختامية موضوعية، رغم الجهود التي بذلتها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة الدورة التاسعة لمؤتمر مراجعة المعاهدة.

إعادة التأكيد على أهمية تنفيذ "القرار حول الشرق الأوسط" لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي تم تبنيه في مؤتمر الأطراف عام 1995 لمد ومراجعة معاهدة منع الانتشار النووي. والتذكير بأن هذا القرار هو جزء أساسي من باقة تمديد الاتفاقية ويبقى ساري المفعول إلى حين تنفيذه كاملاً.

وإعادة التأكيد على أن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب أن تكون المنطقة بأكملها خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي هذا السياق، تأييد ما صدر عن مؤتمر المراجعة الثامن لمعاهدة عدم الانتشار (نيويورك، أيار/مايو 2010) والذي أعاد التذكير على ما أكدته مؤتمر المراجعة عام 2000 من حيث أهمية انضمام إسرائيل للمعاهدة ووضع كل منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

37- الترحيب بمبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان استجابة لتطلعات الشعوب العربية وتأكيداً على مبدأ سيادة القانون التي أقرت في قمة الدوحة عام 2013، وموافقة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المعقود بدولة الكويت في مارس 2014 على النظام الأساسي لهذه المحكمة.

وكذلك التأكيد أيضا على إقامة تعاون في مجال تبادل الخبرات والتجارب بين المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

38- الإعراب عن رفضهم لأي خطوات أحادية تتعارض مع مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وفي هذا الصدد، تشجيع الحوار الجاري بين حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الأمر التنفيذي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

39- الإعراب عن التقدير للخطوات الإيجابية التي تحققت في تونس في انتقالها الديمقراطي عبر تبني دستور جديد وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في إطار من الإجماع الوطني، والترحيب بمنح جائزة نوبل للسلام لعام 2015 للرابعية الراحية للحوار الوطني تقديراً للجهود التي بذلتها في تأمين المرحلة الانتقالية في إطار من التوافق الوطني والتأكيد على الحاجة لدعم تونس في هذه المرحلة الهامة من تاريخها.

40- الترحيب بمنح حضرة صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت لقب "القائد الإنساني" والإشادة بتسمية الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً من قبل الأمم المتحدة.

41- الترحيب بمنح جائزة منظمة التفاهم العرقي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وذلك تقديراً لإسهامات جلالته ودوره في تعزيز الحوار الهادف بين الأديان والثقافات والاحترام المتبادل بين جميع الشعوب والمجتمعات، وفي بناء الثقة والتفاهم ونبذ الكراهية. والإعراب عن التقدير لمملكة البحرين لاستضافتها لمؤتمر حوار الحضارات والثقافات في الفترة من 5-7 مايو 2014، والترحيب بنتائجه التي تضمنها "إعلان البحرين".

42- الترحيب بتولي فنزويلا رئاسة حركة عدم الانحياز في عام 2016، وتأييد توجيه الدعوة للدول الأعضاء والمراقبين لحضور القمة 17 لحركة عدم الانحياز، والترحيب بنتائج اجتماع حركة عدم الانحياز الذي استضافته الجزائر في 28-29/5/2014.

43- الترحيب بالرئاسة البناءة لمجموعة الـ 77 والصين من قبل جمهورية بوليفيا متعددة القوميات وبالنجاح في استضافة القمة التذكارية لقادة دول وحكومات ودول المجموعة الـ 77 والصين التي عُقدت في سانتا كروز دي لاسيرا- بوليفيا يومي 14-15/6/2014 بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس مجموعة الـ 77 G.

44- الإشادة بالدور الأساسي الإيجابي والفعال الذي لعبته الجزائر عبر استضافتها لجولات الحوار بين الأطراف المالية والتي مهدت الطريق للوصول إلى اتفاقية السلام والمصالحة بين الأطراف في جمهورية مالي يوم 15/5/2015 في بامكو.

45- التنويه بالجهود التي بذلتها الجمهورية الإسلامية الموريتانية والهادفة إلى تحقيق السلم و الأمن في جمهورية مالي ضمن إطار الوساطة الدولية.

46- ملاحظة أن إدارة الديون السيادية كانت دوما موضوعا هاما للدول النامية في العقود الماضية والسنوات الأخيرة وأن أزمة الديون السيادية مشكلة متكررة تتضمن عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة تؤثر سلبا على التنمية المستدامة.

ملاحظة أن عملية إعادة هيكلة الديون السيادية تعد ظاهرة متكررة في النظام المالي العالمي، وأن أعمال صناديق الديون المتعثرة في المحاكم الدولية كشفت عن مضاربات عالية المخاطر في طبيعتها بحيث تفرض خطورة على جميع عمليات إعادة الهيكلة المستقبلية. مع ملاحظة أيضاً أن أنشطة صناديق الديون المتعثرة لها تأثيرات سلبية مباشرة على قدرة الحكومات في تحقيق التزاماتها بحقوق الإنسان، وفق ما أكده قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/30.

التأكيد على أهمية عدم السماح لصناديق الديون المتعثرة بعرقلة جهود الدول النامية في إعادة هيكلة الديون، والتأكيد على أن أعمالها ينبغي أن لا تحل محل حق الدولة في حماية شعبها وفق القانون الدولي، والتأكيد على الحق السيادي لأي دولة في إعادة هيكلة ديونها السيادية، والذي لا يجب إحباطه أو إعاقته بأي إجراء صادر من دولة أخرى.

إعادة التأكيد على الدعم السياسي الكامل والشامل الممنوح من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 69/319 لاعتماد المبادئ الأساسية لعملية إعادة هيكلة الديون السيادية، والذي يهدف ضمن أمور عدة إلى زيادة الكفاءة والاستقرار والقدرة على التنبؤ بالنظام المالي العالمي وتحقيق نمو اقتصادي مستمر وشامل وعادل يتماشى مع الظروف والأولويات الوطنية ودعوة جميع الدول كي تدعم وتعزز هذه المبادئ الأساسية.

47- الموافقة على تقوية الحوار السياسي والفني، والتعاون والأعمال المشتركة، حيثما أمكن، بين دول الأسبا للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية من خلال مقاربة تكاملية تلتزم بمبادئ المسؤولية العامة والمشاركة، وباحترام القانون الدولي.

48- الثناء على جهود جمهورية بيرو في التحضير للاجتماعات السنوية لعام 2015 لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والذي عقدت في ليما خلال الفترة من 5-2015/10/12.

49- التهئة بنجاح المؤتمر ال 20 للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ UNFCCC الذي عقد في ليما، بيرو، حيث حققت الدول الأطراف تقدماً جوهرياً نحو اعتماد بروتوكولاً، صك قانوني آخر أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية

ووفقا لمبادئها وأحكامها، بما في ذلك **CBDR** والتي من شأنها تعزيز نظام من القواعد متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد تهنئة حكومة بيرو على لإدارة الناجحة للاجتماع.

50- الترحيب بالتقدم المحرز في عملية السلام في كولومبيا وتشجيع الحكومة الكولومبية و منظمة **FARC-EP** لبذل أقصى جهودها للانتهاء من هذه المفاوضات بأسرع وقت ممكن، والإعراب عن الاستعداد لتقديم المساعدة لدعم تنفيذ اتفاق سلام شامل.

51- الإشادة بالعمل المستمر لمجلس الدفاع الأميركي الجنوبي التابع لاتحاد دول أمريكا الجنوبية (يوناسور) لجعل أمريكا الجنوبية منطقة سلام، وقاعدة الاستقرار الديمقراطي والتنمية المتكاملة لشعوبها، والمساهمة في السلام العالمي، وتضمين الخصائص دون الإقليمية والوطنية التي تقوي الوحدة بين أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وخلق إجماع يقوي التعاون الإقليمي في مجال الدفاع.

52- الإشادة بدور مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا في 2012/11/26 ، و دعوة جميع الدول للتعاون مع هذا المركز.

ثانيا: التعاون في المجالات القطاعية:

1- التأكيد على أهمية تنفيذ خطط العمل المشتركة المرفقة في المجالات القطاعية وكذلك على أهمية تنشيط عمل اللجان القطاعية المشتركة المنوط بها ترجمة ما صدر عن الاجتماعات الوزارية القطاعية من قرارات إلى مشاريع وبرامج مشتركة للتعاون. (مرفق 1 خطط التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الإعلامية والقانونية).

2- الترحيب بنتائج الاجتماعات القطاعية في مجالات التعليم والصحة، والقيادات النسائية التي عقدت في بيرو في عام 2013 و 2014. وكذلك الاجتماعات التي عقدت في مجالات الطاقة، والملكية الفكرية، والمؤسسات الدبلوماسية 2013 في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبرازيل وكولومبيا على الترتيب، والاجتماع الوزاري حول الثقافة والذي عقد في المملكة العربية السعودية 2014 في إطار إعلان ليما، حيث ساهمت تلك الاجتماعات في تطوير مبادرات هامة للتعاون.

3- الدعوة إلى وضع أهداف محددة للتعاون الإقليمي الثنائي في المجالات ذات الأولوية القصوى مثل الصحة، والتعليم، والحد من الفقر، والبيئة وتغير المناخ والطاقة وإدارة الموارد المائية والأمن الغذائي والبطالة وذلك لتقوية التعاون لتعزيز التنمية المستدامة ولتأسيس آلية ومشروعات من شأنها أن تسهم بشكل فعال في إنجاز تلك الأهداف.

- 4- التأكيد مجدداً على أن الطاقة يجب أن تصبح واحدة من محاور العلاقات الإقليمية الثنائية في السنوات القادمة، خاصة موضوعات إنتاج الطاقة وتحسين كفاءة الاستهلاك، وتطوير استخدامات الطاقات المتجددة والنظيفة، وكذلك استحداث استراتيجيات أخرى للتعامل مع التغير المناخي مع الأخذ في الاعتبار أهمية الطاقة في التنمية المستدامة لأعضاء الأسبا.
- 5- الدعوة إلى تعزيز التنسيق والتعاون العلمي، وعلى الأخص في مجالات مجتمع المعلوماتية، والتكيف، وتخفيف تأثيرات التغير المناخي، ومكافحة التصحر، وإدارة موارد المياه والزراعة.
- 6- الترحيب باستضافة جمهورية السودان للاجتماع الأول للجنة الفرعية للتعاون الزراعي في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في فبراير 2016، وحث جميع دول الأسبا علي المشاركة الفعالة لضمان نجاح الاجتماع.
- 7- التأكيد مجدداً على أن الاستثمار هو أحد أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمثل آلية هامة تسهم بشكل فاعل في خفض معدلات الفقر وعدم المساواة. ودعم الجهود العامة والخاصة للترويج للاستثمارات في مناطق متنوعة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتسهيل خلق فرص عمل، وزيادة المعرفة العلمية والتعليم، والترويج للتنمية المستدامة.
- 8- إعادة التأكيد على دعم أجندة 2030 للتنمية المستدامة وحث الدول من الإقليمين على تكثيف التعاون من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقررة في الأجندة ودعوة المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهداته في هذا الصدد.
- 9- الترحيب باستضافة مملكة البحرين للمؤتمر الوزاري حول تنفيذ الأهداف التنموية في الدول العربية خلال يومي 6-7/12/2015، كأول مؤتمر إقليمي في العالم يعقد بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة.
- 10- الترحيب بنتائج القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي عقدت في الرياض عام 2013.
- 11- الدعوة إلى تبنى إجراءات إضافية لتسهيل وتكثيف نقل التكنولوجيا، وتدفق الاستثمار والتبادل التجاري خاصة في مجالات الغذاء والصناعات الزراعية، والطاقة والابتكار، والبنية التحتية، والسياحة وقطاع التصنيع، وتكنولوجيا المعلومات.
- 12- إعادة التأكيد على دعم الأعمال التي قامت بها المكتبة العربية الأمريكية الجنوبية ومركز الدراسات (BibliASPA) والمكتبة العربية الأمريكية الجنوبية في الجزائر ومعهد البحوث حول دول أمريكا الجنوبية بالمغرب ودعوة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية للمساهمة في دعم هذه المبادرات بغية ضمان استمراريتها.

- 13- الملاحظة بارتياح النتائج الايجابية للمنتدى الرابع لرجال الأعمال العرب والأمريكيين الجنوبيين، والذي عقد في مدينة الرياض على هامش القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الإقليمين.
- 14- الملاحظة بارتياح لنتائج دراسة "الروابط البحرية بين الإقليمين العربي والأمريكي الجنوبي" والتي أعدتها جامعة الدول العربية، ودعوة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لتشجيع قطاعاتهم العامة والخاصة للاستثمار في هذا المجال من التعاون على أن يتم متابعة هذا الأمر من قبل المنسقين الإقليميين.
- 15- تبادل الخبرات دول العربية والأمريكية الجنوبية في مختلف المجالات السياحة والتراث العمراني وتنظيم الرحلات والفعاليات السياحية والتقيب عن الآثار وإقامة أسابيع إعلامية سياحية.
- 16- الترحيب بالزيادة الملحوظة في التجارة العالمية والاستثمار بين دول الإقليمين منذ انعقاد القمم العربية الأمريكية الجنوبية الأولى والثانية والثالثة، مؤكداً على أن هناك فرص لم يتم اكتشافها بعد، مما سيسمح بزيادة النمو والتنوع في التجارة والاستثمار بين الإقليمين.
- 17- الترحيب بتوقيع الاتفاقية الإطارية للتجارة والتعاون الاقتصادي بين منظمة الميركوسور والجمهورية التونسية ومذكرة التفاهم في مجال التجارة والتعاون الاقتصادي بين منظمة الميركوسور والجمهورية اللبنانية والتذكير بأن منظمة الميركوسور قامت بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين وكذلك اتفاقيات إطارية مع المملكة الأردنية الهاشمية ومجلس التعاون الخليجي والمملكة المغربية والجمهورية العربية السورية، والتأكيد على رغبتهم في تقوية العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.
- 18- الإشادة بالتقدم المحرز في مجال التعاون الثقافي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، والتأكيد على أهمية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات المشتركة لوزراء الثقافة التي عقدت في الجزائر (2009)، البرازيل (2009)، المملكة العربية السعودية (2014)، والتوصية باتخاذ خطوات عملية لتنفيذ الفعاليات والأنشطة الثقافية تضمن مساحة أكبر للتفاعل بين شعوب المنطقتين وتعزيز التعاون الثقافي والتنوع الثقافي.
- 19- التأكيد مجدداً على الدور الإيجابي لمواطني دول أمريكا الجنوبية المنحدرين من أصول عربية في نقل معارفهم وثقافتهم من أوطانهم الأصلية، وتشكيلهم جسراً للتواصل بين الإقليمين والتذكير بأن نقل ثقافة المنطقة العربية إلى أوطانهم الجديدة، قد خلق هجياً من كلتا الثقافتين، ومزيج ثقافي جديد مميز.

20- الترحيب بقيام جامعة الدول العربية وبعثاتها في الخارج بالاحتفال بـ "يوم المغترب العربي" في الرابع من ديسمبر من كل عام، وكذلك تثمين المبادرات التي تقوم بها دول أمريكا الجنوبية للاحتفاء بمواطنيها المنحدرين من أصول عربية، وعلى الأخص احتفاء البرازيل بـ "اليوم الوطني للجالية العربية" يوم 25 مارس من كل عام، والتشجيع على إقامة فعاليات ثقافية تتبع نفس النهج.

آليات المتابعة وهيكل القمة العربية الأمريكية الجنوبية:

تطوير الهيكل التنظيمي لقمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والمنصوص عليه في البند رقم (119) من "إعلان الدوحة 2009" الصادر عن القمة الثانية بغية جعله أكثر دينامية وذلك على النحو التالي:

- أ (المستوى الأعلى) القمة المكونة من رؤساء الدول والحكومات وتجتمع كل ثلاث أعوام.
- ب (المستوى الثاني) مجلس وزراء الخارجية، ويجتمع كل عامين.
- ج (المستوى الثالث) مجلس كبار المسؤولين في وزارات الخارجية، ويشكل من المنسقين الوطنيين (نقاط الاتصال الوطنية) ويجتمع كل عام.
- د (المستوى الرابع-1) اللجان القطاعية المكونة من الخبراء في كل المجالات (نقاط الاتصال القطاعية) وتجتمع على الأقل مرتين في السنة، على أن يتم تفعيل عمل هذه اللجان القطاعية المشتركة على النحو التالي:
 - أن تكون رئاسة اللجنة للدولة المضييفة لآخر اجتماع وزاري قطاعي في مجال التعاون الخاص بها.
 - أن تقوم رئاسة اللجنة بإرسال الدعوات وتحديد مكان وموعد انعقاد اجتماعاتها وجدول أعمالها وبرنامج عملها بالتعاون مع الأمانة العامة (منسق الدول العربية) والبرازيل (منسق دول أمريكا الجنوبية).
- هـ (المستوى الخامس-2) مجموعة التنسيق التنفيذي وتتكون من رئاسة القمة العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية كممثلين عن الدول العربية، ورئاسة اتحاد دول أمريكا الجنوبية والبرازيل (ستتضم البرازيل مؤقتا إلى هذه اللجنة إلى أن تتم هيكلة الأمانة العامة لإتحاد دول أمريكا الجنوبية) كممثلين عن دول أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى الثلاثية (ترويكيا) المكونة من القمة العربية الأمريكية الجنوبية (الدولة المضييفة للقمة السابقة والدولة المضييفة للقمة الحالية والدولة المضييفة للقمة القادمة) وأن يكون لديها الصلاحيات للقيام بما يلي:
 - 1 - متابعة تنفيذ ما صدر عن القمم العربية الأمريكية الجنوبية والاجتماعات القطاعية.
 - 2- اقتراح مبادرات جديدة لتعزيز العلاقات الثنائية بين الاقليمين.
 - 3- الاجتماع قبل اجتماعات كبار المسؤولين لتنسيق المواقف بين المجموعتين بشأن جدول

الأعمال والموضوعات الأخرى ذات الصلة.

- 4- الاجتماع على هامش الاجتماعات الدولية للتشاور حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
 - 5- عقد اجتماعاتها للتشاور على مستوى كبار المسؤولين أو على المستوى الوزاري إذا استدعى الأمر على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- الترحيب بعرض جمهورية فنزويلا البوليفارية استضافة القمة الخامسة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في عام 2018.
- الإعراب عن بالغ التقدير والامتنان للمملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعبا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم والاعداد الجيد لأعمال هذه القمة.

خطة عمل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

ملاحظات	الجهة المسنولة عن النشاط	الموعد والمكان	اجتماعات وأنشطة
متابعة نتائج الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والتعدين الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 2013/1/16 والذي أقر إنشاء هذه اللجنة،	دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها رئيس اللجنة بالتنسيق مع القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة	دولة الإمارات العربية المتحدة	الاجتماع الأول للجنة الطاقة علي مستوي الخبراء لمتابعة ما جاء في "إعلان أبوظبي"
جاري التنسيق مع الجهات المعنية لعقد الندوة في موعدها	المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة	المملكة العربية السعودية الأسبوع الأول من شهر ديسمبر عام 2015	ندوة حول موضوع تحليه المياه بمشاركة خبراء من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
سيتم عرض الموضوع على المكتب التنفيذي لمجلس وزراء السياحة العرب المزمع عقده من 2015/12/17-15 في الإمارات	المملكة الأردنية الهاشمية	المملكة الأردنية الهاشمية	الاجتماع الأول لوزراء السياحة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
تم تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الجهات المعنية في السودان لعقد الاجتماع المذكور	جمهورية السودان	الخرطوم فبراير 2016	الاجتماع الأول للجنة الفرعية للتعاون الزراعي علي مستوي الخبراء
سيتم عرض الموضوع على المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب في دورته القادمة	القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة	مقر الأمانة العامة	الاجتماع المشترك للخبراء في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الإقليمين
جاري التنسيق مع الجهات المعنية لتحديد موعد لعقد الندوة	جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة	جمهورية مصر العربية	ندوة حول تقنيات الإنتاج النظيف والآليات النظيفة للتنمية والمزمع عقدها في جمهورية مصر العربية
الموعد مقترح من بوليفيا	بوليفيا	سانتا كروز – بوليفيا مايو 2016	الاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

ملاحظات	الجهة المسؤولة عن النشاط	الموعد والمكان	اجتماعات وأنشطة
جاري التنسيق بشأن تحديد موعد ملائم للجانبين	الإكوادور	كيتو - الإكوادور خلال عام 2016	الاجتماع الثاني لوزراء البيئة في الدول العربية ودول امريكا الجنوبية
صدر عن الاجتماع خطة عمل كمقترح أولي للتعاون جنوب - جنوب في مجال الملكية الفكرية بين دول الاقليمين، كما تم الاتفاق على عقد 3 اجتماعات مشتركة في مجال الملكية الفكرية وأن يتم التنسيق بين الجانبين لتنظيمهم.	المنسقين الإقليمين		متابعة نتائج الاجتماع الثاني المشترك بين المؤسسات الوطنية المسنولة عن الملكية الفكرية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
متابعة توصيات المنتدى الرابع لرجال الأعمال للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية: 1. الترحيب بإنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. 2. الترحيب بإنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للخدمات اللوجستية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. 3. الحث على زيادة الرحلات الجوية المباشرة بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية. 4. تسهيل منح تأشيرات الدخول للسياحة والأعمال. 5. تعزيز مستوى التمثيل التجاري المتبادل بين المنطقتين وتشجيع إنشاء مجالس أعمال ثنائية في دول المنطقتين. 6. حث الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية على الإسراع في تحرير التجارة، وتهيئة البيئة الملائمة لتشجيع وضمن الاستثمارات تقاديا للازدواج الضريبي، لما لهذه الخطوة من آثار إيجابية في تنمية التجارة والاستثمار بين المنطقتين.	القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية		متابعة توصيات المنتدى الرابع لرجال الأعمال للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

خطة عمل التعاون الاجتماعي والثقافي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

ملاحظات	الجهة المسؤولة عن النشاط	الموعد والمكان	اجتماعات وأنشطة
متابعة نتائج الاجتماع الثاني الذي عقد في بيرو وصدرت عنه خطة عمل التعاون وكذا مقترح لعقد المنتدى السنوي المشترك بين الباحثين والأكاديميين والتربويين لدول الأسبا في فبراير 2016	المنسقين الإقليميين	الكويت 2016	الاجتماع الثالث لوزراء التربية والتعليم في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
تم اقتراح يومي 12-13/5/2015 لعقد الاجتماع في مقر الأمانة العامة، وتم تأجيل الاجتماع نظرا لعدم وجود ردود بمشاركة وفود من المسؤولين في الوزارات المعنية من دول أمريكا الجنوبية.	مقر الأمانة العامة	مايو 2016	اجتماع لكبار المسؤولين في وزارات الشؤون الاجتماعية في مقر الأمانة العامة للتخصيص للاجتماع الثالث لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية
تقدمت الأمانة العامة من خلال إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية بمقترح لعقد الاجتماعات المشتركة على مستوى الخبراء خلال الفترة 2014 - 2017	المنسقين الإقليميين	2014- 2017	متابعة نتائج الاجتماع الأول لوزراء الصحة الذي عقد في بيرو 2014/4/4-2
متابعة تنفيذ إعلان باتاشكاماك من خلال التعاون بين نساء جنوب- جنوب من أجل تمكين المرأة على كافة المستويات.	المنسقين الإقليميين		متابعة نتائج المنتدى الدولي الأول للقيادات النسائية لدول الاسبا الذي عقد في بيرو 2014/4/9-7
متابعة تنفيذ مشاريع التعاون الثقافي التي تضمنها "إعلان الرياض"	المنسقين الإقليميين		متابعة نتائج الاجتماع الثالث لوزراء الثقافة الذي انعقد في المملكة العربية السعودية 2014/4/30-28
تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية لعقد اجتماع لمديري وخبراء المكتبات في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية	المنسقين الإقليميين		اجتماع مديري وخبراء المكتبات الوطنية بالدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
مقترح مقدم من قبل الأمانة العامة لعرضه على الجانب الأمريكي الجنوبي	المنسقين الإقليميين	الربع الثاني من 2016	ورشة عمل حول "دور المنظمات غير الحكومية في دول الأسبا في تحقيق الأهداف التنموية للألفية والرؤية حول خطه عمل ما بعد 2015

مقترحات لخطة العمل المستقبلية للتعاون في المجال
الإعلامي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

ملاحظات	الجهة المسنولة عن النشاط	الموعد والمكان	اجتماعات وأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير التعاون بين مؤسسات الإقليمين في مجال الإعلام والنشر وتشجيع العاملين في وسائل الإعلام على تعزيز التواصل من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في المعارض وتقديم التسهيلات للصحفيين المعتمدين. - تفعيل المكاتب الإعلامية للدول العربية في أمريكا الجنوبية، والمكاتب الإعلامية لدول أمريكا الجنوبية في الدول العربية لمتابعة التغطيات الإعلامية وتنشيط التعاون الإعلامي - تعميم التبادلات الإلكترونية للمعلومات والوثائق بين الإقليمين - تعزيز التغطيات الإخبارية لأوجه التعاون بين الإقليمين 	المنسقين الإقليمين		عقد ندوة في مجال الإعلام يشارك فيها مسئولو الإعلام في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية وكذا المسئولين عن وسائل الإعلام الرئيسية من دول الإقليمين
	المنسقين الإقليمين		إقامة أسابيع إعلامية سياحية مشتركة لتوثيق الروابط بين دول الإقليمين
	المنسقين الإقليمين		عقد دورات تدريبية لتدريب المهنيين والعاملين في مجال الإعلام

مقترحات لخطه العمل المستقبلية للتعاون في المجال القانوني
بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

ملاحظات	الجهة المسنولة عن النشاط	الموعد والمكان	اجتماعات وأنشطة
	المنسقين الإقليميين		إقامة تعاون بين مجلس وزراء العدل العرب وكل من مجلس أمريكا الجنوبية الخاص بأمن المواطن والعدالة وتنسيق العمل ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CES)، ومجلس أمريكا الجنوبية لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (CSPMD)
	المنسقين الإقليميين		عقد اجتماعات مشتركة بين المنظمين الإقليميين للتنسيق وتعزيز التعاون بين الإقليميين في المجالات المتصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر على هامش أعمال لجنة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للعدالة الجنائية ومنع الجريمة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفيينا) واجتماعات اللجنتين الثالثة والسادسة خلال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة
	المنسقين الإقليميين		دعوة اتحاد دول أمريكا الجنوبية للمشاركة بصفة مراقب في اجتماعات فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب ضمن المنظمات الدولية والإقليمية (وفقا للنظام الداخلي للفريق)
	المنسقين الإقليميين		إقامة تعاون بين جامعة الدول العربية (مجلس وزراء الداخلية العرب - قسم شؤون مكافحة الإرهاب - وقطاع الأمن القومي العربي)، ومركز دراسات الدفاع الاستراتيجي (CEED) خاصة في مجال الأمن الإقليمي والدولي، وفي مجال القضايا الإستراتيجية ذات الاهتمام المشترك